الأدارة الألكترونية وأثرها في القرار الأداري

م. م زينب عباس محسن

كلية الأدارة والاقتصاد/ جامعة القادسية

الملـــخص

عصر المعلوماتية الذي نعيشه اليوم يحتم علينا أن نتعامل معه ، ويأتي ذلك من خلال تمازج العلم مع الكفاءة البشرية ، لا سيما أنه أدى الى ظهور حياة مختلفة تسير بوتيرة متسارعة في النمط والشكل والاداء وتتميز بالسهولة والسرعة في تقديم الخدمات وأنجاز المعاملات للمواطنين ، عليه تناولنا الادارة الالكترونية في الوقت الحاضر وأختلافها عن الاعمال الالكترونية وعن الحكومة الالكترونية ومن ثم أثر الادارة الالكترونية على القرار الاداري في نظام الاتمتة أي الوسيط الالكتروني حيث يتم أصدار القرار الأداري وتنفيذه إلكترونياً نتيجة التطور الالكتروني وتنفيذه نتيجة التطور الالكتروني في عمل الادارة ، ووضعنا خطة لبحث هذا الموضوع تتكون من مبحثين ، بحثنا في المبحث الاول التعريف بالادارة الالكترونية من حيث التعريف وتميزها عن الحكومة الالكترونية والاعمال الإلكترونية وأسباب التحول الى الأدارة الإلكترونية وتناولنا في المبحث الثاني أصدار القرار الاداري الإلكتروني وكيفية نفاذ القرار الأداري وتنفيذه الكترونياً ، وأنهينا البحث بمجموعة من النقاط تحتوي على النتاجات والتوصيات.

Abstract

Information age in which we live today requires us to deal with it, comes through blending science with human efficiency, especially that led to the emergence of a different life going at a rapid pace in the style, shape and performance and is characterized by the ease and speed of service delivery and completion of the transactions of the citizens, it dealt with the electronic administration at present, different from e-business and e-government and then the impact of e-governance administrative decision in the automation system any electronic medium is issued administrative decision and implemented electronically result of evolution-mail and implemented as a result of evolution-mail at work administration, and put a plan to discuss this issue consists of two sections , discussed the topic first definition administration electronic terms of the definition and distinguish them from the e-government and e-business and the reasons for switching to electronic management and dealt with in the second part of the decision of administrative mail and how to access the administrative decision and implemented electronically, and finished Find a set of points contain outcomes and recommendations.

المقـــدمة

يشهد العالم اليوم تطوراً كبيراً في كافة مجالات الحياة حتى أطلق على العصر الحاضر عصر المعلومات أو الثورة المعلوماتية وقد أحدثت تقنيات المعلومات أثر في نطاق تطوير العمل الأداري ، من خلال أعادة الطرق التقليدية التي أعتادت الأدارة تقديم الخدمات والمعلومات من خلالها الى المواطنين أما عن طريق الأدارة الإلكترونية يتم تقديم الخدمات الى المواطنين بطريقة أكثر تقدماً وسهولة وسرعة .

اهمية الموضوع : تظهر الاهمية في حيويته في مجال الادارة الالكترونية كونها فهوم جديد وحيوي وظهر نتيجة التطورات التي يشهدها العالم منذ فترة الانتقال الى مرحلة المل الالكتروني بعيدا عن التعاملات التقليدية الورقية التي تكلف الكثير من الوقت والجهد والنفقات .

مشكلة البحث : تظهر من خلال دراسة الأدارة الإلكترونية وأسباب التحول الى هذه الادارة ، والبحث في نظام الوسيط الألكتروني .

هيكلية البحث : قد وضع لهذا البحث المتواضع هيكلية تتكون من مبحثين ، تناولنا في المبحث الأول التعريف بالأدارة الإلكترونية وقسمناه الى ثلاثة مطالب سنتناول تعريف الأدارة الإلكترونية وتمييز الادارة الالكترونية عن الأعمال الألكترونية وعن الحكومة الألكترونية في لمطلب ثاني ، وأسباب التحول الى الأدارة الإلكترونية في المطلب الثالث وخصائص الادارة الالكترونية في مطلب رابع ، وتناولنا في المبحث الثاني أصدار وتنفيذ القرار الأداري الكترونياً . وقسمناه الى مطلبين تناولنا نفاذ القرار الأداري الكترونياً في المطلب الاول وتنفيذ القرا الاداري الكترونيا" في المطلب الثاني .

المبحث الاول

التعريف بالادارة الألكترونية

التقدم العلمي والتقني والنمو الواضح في الثورة الالكترونية Electronic Revolution وظهور الادارة الالكترونية التي تجسد اتجاها" جديدا" في الادارة المعاصرة من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات في انجاز جميع اعمالها ومعاملاتها ووظائفها الادارية ، وللتعريف بالادارة الالكترونية سنبحث في تعريف هذه الأدارة ونقسمه الى ثلاث مطالب وعلى النحو الاتي :-

المطلب الاول : تعريف الأدارة الألكترونية .

المطلب الثاني : تمييز الأدارة الإلكترونية عن الحكومة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية .

المطلب الثالث : أسباب التحول الى الأدارة الإلكترونية .

المطلب الرابع : خصائص الادارة الالكترونية .

المطلب الأول

تعريف الأدارة الإلكترونية

تعرف الأدارة الإلكترونية بأنها أستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة من قبل الأدارة العامة للقيام بوظائفها . (١)

وهذا التعريف يعني أن أستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة للقيام بوظائف الأدارة لن يغير مفهوم الأدارة العامة من حيث كونها جهازاً وظيفياً أدارياً ينشأ للقيام بوظائف محددة .

كما أنها عرفت على أنها مجموعة عمليات تنظيمية تربط بين المستفيد ومصدر المعلومات والخدمات بواسطة الوسائل الإلكترونية . (٢)

عليه أن الأدارة الإلكترونية تساعد أدوات تكنولوجيا المعلومات على جعل الخدمات أيسر أداء وأكثر شفافية مما يؤدي الى تحسين عمليات ورصد الخدمات العامة وتقييمها ومراقبتها وزيادة كفاءة أدائها .

والادارة الالكترونية هي عملية ادارية قائمة على الامكانات المتميزة للانترنت وشبكات الاعمال من تخطيط وتوجيه ورقابة ، كونها تعتمد على استخدام الانترنت وهذا مايفسر البعد الالكتروني في العمل الاداري والقدرة على التوجيه والرقابة فيه .(٣)

وان الأنتقال من الأدارة التقليدية الى الأدارة الإلكترونية هو نتاج التطور التكنولوجي بأتجاه الحاسب الآلي والانترنت سواء في المنظمات الأدارية أم في الأدارة ، وأن التكنولوجيا أصبحت ذات تأثيرات عميقة وواسعة بدرجات أصبحت تقود كل شيء بما في ذلك الأدارة ومبادئها ووظائفها . (٤)

وبشكل عام فأن مفهوم الادارة الالكترونية هو النمط الحديث لتطوير الاداء الاقتصادي، وتمكين ادارة الحكومة من قيادة المجتمع بأكمله من العصر الصاناعي الى العصر الرقمي من خلال التعامل مع البيانات والرموز داخل الحاسبة (٥) .

ويقوم ذلك بأعتماد النشاط الاداري على النمط او الوسيلة التي تتخذها الادارة في تحسين عمل معين ، عليه نجد ان الادارة تنصب على الاسس التي تقوم عليها الانظمة القانونية والادارية .

ان المشرع يهدف الى تحديث نظم العمل بالادارات او الوزارات او عموم مرافق الدولة ، مما يؤدي الى دعم القرارات الادارية . (٦)

فالادارة الالكترونية هي عملية ادارية الكترونية لاترتبط بهذا النظام السياسي او ذاك ، فالجهاز الاداري يقوم بأدارة وتنفيذ السلطة العامة في الدولة تحت توجيه القائمين عليها لذلك وجب على القائمين على تنفيذ هذه السياسة ان يمتلكوا من المهارات والخبرات مايقوم عملهم لتنفيذ العمل الاداري من اجل خدمة الصالح العام . (٧)

وبدورنا نضع تعريفا" متواضعا" للادارة الالكترونية فهي استخدام نظم المعلومات وشبكات الحاسوب والاتصالات في تنفيذ المهام والاعمال مما يؤدي الى انجازها بسهولة ويسر ودقة عالية وتعمل على توفير الوقت والاجراءات في مرافق الدولة كافة .

المطلب الثاني

تمييز الادارة الالكترونية عن غيرها من الاعمال الالكترونية

سنميز في هذا المطلب الادارة الالكترونية عن الحكومة الالكترونية والاعمال الالكترونية وفي فرعين .

الفرع الاول

تميز الأدارة الإلكترونية عن الحكومة الألكترونية

أصبح مفهوم الحكومة الألكترونية قابلا للتطبيق بفضل تقدم وتطور تكلنوجيا المعلومات والأتصالات وتطبيقاتها ، وهناك من يعتبر أن الدولة الألكترونية تعني أستخدام تكنلوجيا المعلومات في نشاطات الدولة كافة وعلى مستوى السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية وهذا ما يطلق علية الحكومة الألكترونية وقد أعلن عن مولد أول حكومة الكترونية عربية في ٢٩ / تشرين الاول / ٢٠٠١ في امارة دبي ، واعلنت الدولة المصرية التزامها بتنفيذ برنامج الحكومة الالكترونية في تموز ٢٠٠١ لتحسين الخدمة الحكومية . (٨)

وهنا يتضح أن أعمال الحكومة الألكترونية تشمل الوظائف الأدارية والسياسية والخدمات المدنية والبرلمان والسلطة القضائية ، كما أن الحكومة بمستوياتها مركزية كانت أو محلية او مستويات أدارات الحكومة المختلفة .

في حين عرفت المنظمة العربية للتنمية الأدارية الحكومة الألكترونية بأنها أستخدام المعلومات والانترنت للوصول الى أستخدام الامثل للموارد الحكومية وضمان توفير خدمات حكومية مميزة للمواطنين في مختلف المستويات الحكومية . (٩)

أن الحكومة الألكترونية تعني أستخدام الجهاز الأداري في الدولة (السلطة التنفيذية) للتقنية الألكترونية في أدائها ونشاطها ولا يمكن أن يشمل عمل السلطة التشريعية والسلطة القضائية . فأن الأدارة الألكترونية مفهوم أوسع يشمل الحكومة الألكترونية الذي له دلالة الأدارة الإلكترونية العامة .

الفرع الثاني

تمييز الادارة الالكترونية عن الاعمال الالكترونية

تختلف الأدارة الإلكترونية عن الأعمال الإلكترونية اليوم ، فتعتبر الأعمال الإلكترونية E-Business هي الأكثر انتشارا كما كانت التجارة الألكترونية خلال النصف الثاني من عقد التسعينات في القرن الماضي . وأن أول من أستخدم مصطلح الأعمال الألكترونية هي شركة (IBM) عام ١٩٩٧ عندما أطلقوا حملتهم الأولى القائمة على هذا المصطلح فحتى ذلك الحين كانت التجارة الألكترونية هي مركز الأهتمام ليتحول شيئاً فشيئاً الى الأعمال الألكترونية . (١٠)

وتعرف الأعمال الألكترونية على أنها الأطار الشامل الذي يوضح طريقة القيام بالأعمال بأستخدام الأنترنت مع المواطنين بكفاءة وفاعلية من أجل تحقق الأهداف . (١١)

يتضح من التعريف أن الحكومة الألكترونية تعني الأدارة الحكومية والخدمات الحكومية التي يجري تنفيذها بالوسائل الألكترونية الى الجمهور بهدف تقديم خدمة لهم.(١٢)

وأذا كانت الأعمال الإلكترونية تعد مفهوم عاماً جزء منه التجارة الألكترونية حيث توصف هذه العلاقة بعلاقة العام بالخاص وهذا المفهوم نفسه ينطبق على علاقة الأعمال الألكترونية بالأدارةالألكترونية ، فالأدارة الألكترونية تكون أشمل وأوسع من الأعمال الألكترونية .

المطلب الثالث

أسباب التحول الى الأدارة الألكترونية

أن التحول الى الأدارة الألكترونية ليس درباً من دروب الرفاهية وأنما حتمية تفرضها التغيرات العالمية ، وقد فرض التقدم العلمي والتقني و المطالبة المستمرة برفع جودة الأداء الإداري ، كلها من الامور التي دعت الى التطور الأداري نحو الأدارة الألكترونية ، ويمثل عامل الوقت أحد أهم العجلات التنافسية بين الدوائر والمؤسسات ، فلم يعد من المقبول الآن تأخر تنفيذ العمليات بدعوى التحسين وذلك لأرتباط الفرص المتاحة أمام الدوائر والمؤسسات بعنصر الوقت . (١٣)

ويمكن تلخيص الأسباب الداعية للتحول الألكتروني في النقاط التالية :

١-زيادة السرعة والتنسيق والأداء والأنجاز في دوائر ومؤسسات الدولة .

٢-تأمين الأتصال الدائم مع المواطنين وتوفير الخدمات والمعلومات لكافة المواطنين .

٣-تقليل التعقيد الاداري في مرافق الدولة ومن ثم تحقيق فائدة أكبر للمواطن والادارة .

٤-تحقيق العدالة والشفافية والتعاون والمساءلة .(١٤)

٥-من اجل توحيد البيانات على مستوى الادارة .

٦-توظيف استخدام التطورالتكنولوجي والاعتماد على البيانات الالكترونية .

٧-صعوبة توفير البيانات بالنسبة للموظفين في الادارة .

٨-الاجراءات والعمليات المعقدة واثرها على سير عمل الادارة .

٩-القرارات والتوجيهات الفوريةالتي من شأنها احداث عدم التوازن في عمل الادارة.

١٠- صعوبة الوقوف على معدلات قياس الاداء الوظيفي للموظفين .

١١- التطور السريع في اساليب وتقنيات الاعمال الادارية . (١٥)

المبحث الثاني

أصدار وتنفيذ القرار الأداري الكترونيا"

سنتناول في المبحث أصدار وتنفيذ القرار الأداري الكترونياً في مطلبين وعلى النحو التالي:

المطلب الاول : أصدار القرار الأداري الكترونياً .

المطلب الثاني : تنفيذ القرار الأداري الكترونياً .

المطلب الأول

أصدار القرار الأداري الكترونياً

في الوقت الحاضر ظهرت أنظمة أدارية حديثة منها نظم تلقائية المكاتب ، نظم خدمات المكتب ، نظم اتمتة المكاتب والتي يقصد بها حزمة متكاملة ومتنوعة من تكنولوجيا المعلومات والأتصالات الالكترونية التي تقوم بجمع ومعالجة وخزن وتوزيع المعلومات والرسائل الألكترونية أو الوثائق وأشكال أخرى من الأتصالات بين الأفراد والمؤسسات.(١٦)

أن نظم معلومات المكاتب ونظم أتمتة المكاتب تتوجة للمساعدة في وضع وأصدار القرارات الأدارية لدى الأشخاص القائمين على المنظمات الادارية لدى الأشخاص القائمين على المنظمات الأدارية وهذا ما يطلق على تلك المكونات بنظم مساندة القرار (١٧) ، مثال ذلك الأعلان عن وظيفة شاغرة في الأدارة بواسطة البريد الألكتروني ونشرها بالصحف الالكترونية ، وبعد ذلك يتم ملئ الأستمارة وأرسالها عبر الأنترنت الى الموقع الأداري ، وبعد ذلك يقوم الحاسب الآلي بأختيار شخص وأبلاغه عن طريق بريده الألكتروني للحضور الى موقع الدائرة .

عليه ان النظام الالكتروني للحاسب الآلي يمكن أن يتصرف أو يستجيب ويتعرف بشكل مستقل كلياً أو جزئياً دون أشراف شخص طبيعي في الوقت الذي يتم فيه التعرف أو الاستجابة له (١٨) ، أي أصبح الحاسب الألي شريك الموظف العام في أصدار القرار الأداري .

وفي الوقت الحالي بالنسبة الى دوائر الدولة في أستخدام برنامج (البصمة الالكترونية) الخاصة في حضور وأنصراف الموظفين حيث يمكن معرفة ساعة وتأريخ

حضور وأنصراف الموظفين وعليه يمكن معرفة وقت وحضور الموظف وأنصرافه من خلال الحاسب الآلي (١٩).

أن تطور الحاصل في القرار الأداري ظهر في عنصر الأختصاص، حيث شارك الحاسوب الآلي الموظف في أصدار القرار الأداري ، وكذلك بالنسبة الى عنصر الشكل حيث حل النشر الألكتروني محل النشر بالجريدة الرسمية ، وذلك عن طريق استخدام الوسائل الالكترونية في صناعة القرارات الادارية وهي نظام الاتمتة (نظام الوسيط الالكتروني) .

المطلب الثاني

تنفيذ القرار الأداري ألكترونياً

أن الأثر المترتب على صدور القرار الأداري هو أحدث تغيير في المركز القانوني ، حيث تتمتع الأدارة بالسلطة العامة لتحقيق المصلحة العامة من أجل ضمان سير المرافق العامة ، وقبل تنفيذ القرار الأداري يجب أن يصبح القرار نافذ حتى يمكن تنفيذه .

وعلية سنقسم المطلب الى فرعين وعلى النحو الاتي :

الفرع الأول : نفاذ القرار الأداري الكترونياً .

الفرع الثاني : تنفيذ القرار الأداري اليكترونياً .

الفرع الأول

نفاذ القرار الأداري ألكترونياً

المقصود بنفاذ القرار الأداري هو دخوله حيز التنفيذ من تاريخ صدوره من السلطة المختصة مستوفيا" لشروطه منتجاً لأثاره القانونية ، ولايمكن الاحتجاج بهذا القرار الأداري أمام الأفراد ألا بعد علمهم به بأحدى وسائل العلم التي تتمثل بالنشر بالنسبة للقرار التنظيمي والعلم الشخصي بالنسبة للقرار الفردي (٢٠) .

والقرارت الأدارية سواء كانت فردية أو تنظيمية تكون نافذة من تاريخ صدورها من السلطة المختصة وقد يكون هذا النفاذ معلقاً على عمل مكمل من جهة أدارية أخرى ، وهذا ما يظهر في قرارات الهيئة الأدارية اللامركزية التي تخضع لمصادقة الادارة المركزية قبل تنفيذها (٢١) .

ويظهر دور الأدارة الالكترونية في نفاذ القرار الأداري من خلال النشر الألكتروني في الصحف الالكترونية بدلاً من النشر التقليدي في الصحف الرسمية بالنسبة الى القرار التنظيمي ، أما بالنسبة الى القرار الفردي فيكون نافذاً ألكترونياً من خلال العلم اليقيني لصاحب الشأن بالقرار الأداري على موقعة الألكتروني .

الفرع الثاني

تنفيذ القرار الأداري ألكترونياً

يعتبر القرار الأداري نافذاً بصدوره صحيحا" من السلطة المختصة ، أما تنفيذ القرار الأداري أما من جهة الأدارة نفسها أو من جهة الأفراد أنفسهم . (٢٢)

أما دور الأدارة الالكترونية في تنفيذ القرار الأداري يظهر من خلال خدمة الصراف الألي حيث يتم أستخدام الحاسب الألي الذي يقوم بأصدار أوامر الصرف عن طريق الوسيط الاليكروني المؤتمت وقد عرف قانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٢ في أمارة دبي الوسيط الالكتروني بأنه النظام الألكتروني لحاسب ألي يمكن أن يتصرف أو يستجيب لتصرف بشكل مستقل كلياً أو جزئياً من دون أشراف أي شخص طبيعي في الوقت الذي يتم فيه التصرف أو الاستجابة له) (٢٣) .

وهنا قام المستخدم أو صاحب المعاملة بتنفيذ أمر أداري دون الحاجة لمراجعة الدائرة أو الموظف.(٢٤)

وعليه يمكن تنفيذ القرار الأداري الكترونياً من خلال تحويل الأجراءات الأدارية الى أجراءات ألكترونية حيث تقوم أجهزة الحاسوب بالأستجابة لتنفيذ الأوامر كلياً أو جزئياً بحسب الطلب دون تدخل الموظفين الأداريين ولكن بحسب البيانات والمعلومات المدخلة الى الحاسوب مسبقاً ، مثاله الحاسب الالي الموجود في موقف السيارات الذي يعد موقفا" عاما" مزودا" بنظام الكتروني يتطلب ايصالا معينا بقيمة عدد ساعات الوقوف حيث يقوم المستفيد بالدفع الالكتروني او النقد الالكتروني في عملية السداد ويصرف الجهاز وصلا" للمستفيد مقابل ذلك .(٢٥)

الخاتمــة

في نهاية البحث لابد من الاشارة الى مجموعة من النتائج والتوصيات نتطرق لها على النحو الاتي

اولا : النتائج :-

١- ان استخدام تكنلوجيا المعلومات والاتصالات لن يغير مفهوم الادارة والعمل الحكومي من حيث كونها جهازا وظيفيا ولكنه ليقود للتغيير في وسائل الادارة .

٢- التحول من الادارة التقليدية الى الادارة الالكترونية احدث تغيرات في اساليب وتفاعل الحكومة مع المواطنين .

٣- هدف الادارة الالكترونية تحقيق المصلحة العامة وتحسين مستوى الخدمات والتقليل من التعقيدات الادارية بأختصار الجهد والوقت ، وذلك بأستخدام وسائل التكنلوجيا الحديثة في الدوائر الحكومية .

٤- اثر الادارة الالكترونية على القرار الاداري يتمثل من خلال مساندة الحاسب للموظف في نظام الاتمتة أي الوسيط الالكتروني المؤتمت .

ثانيا : التوصيات :-

١- جعل مفاصل الدولة وروتينها يتم بصورة الكترونية ، من اجل تسيير شؤون المرافق العامة بسهولة ويسر على الدولة والمواطن ، وهذا لايتم الا من خلال مجموعة من التشريعات التي من الضروري ان تشرع لهذا الامر .

٢- توعية الموظف العام والافراد بأهمية هذا التطور وتدريبه على استخدامها ، وادراكه لسهولة هذا العمل وادراكه بضرورته ولمصلحته الخاصة وللادارة على حد سواء .

٣- أيجاد هياكل تنظيمية محددة وواضحة للادارة من خلال توفير التشريعات الداعية لهذه التكنولوجيا كالقوانين والانظمة والتعليمات من اجل تطبيق هذا النوع من الادارة (الالكترونية) ، وتأهيل العنصر البشري (الموظف) للتكفل بمجمل القضايا التقنية المتولدة عن الاستخدامات التقنية ضمن الفضاء الالكتروني المتميز .

٤- ضرورة العمل على تعبئة وافهام الافراد بفوائد ومزايا هذه التقنيات ، ضرورة تقديم التسهيلات الضرورية لهم بهذا الخصوص .

الهوامـــش

١-د. محمد الفيلي ،العلاقة بين القانون والحكومة الإليكترونية ، وقائع مؤتمر الكويت حول الحكومة الأليكترونية في ٢٠٠٣/١٠/١٢ ، ص٤.

٢-عبد الحميد بسيوني، الحكومة الأليكترونية، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص٣٣٦ .

٣-د. نجم عبود نجم ، الادارة الأليكترونية ، دار المريخ للنشر، السعودية، ٢٠٠٤ ، ص ١٢٧

٤-المصدر نفسه ، ص ١٣٠

٥-د. عبد الفتاح مراد ، الحكومة الالكترونية ، شركة البهاء للبرمجيات والنشر ، الاسكندرية ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٧

٦- د. عبد الفتاح بيومي حجازي ، النظام القانوني لحماية الحكومة الأليكترونية، الكتاب الأول ط١ ، دار الفكر الجامعي للنشر ، الأسكندرية سنة ٢٠٠٣ ، ص ٤١

٧-د. فهد بن ناصر العبود ، الحكومة الالكترونية بين التخطيط والتنفيذ ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٦ .

٨- د. عبد الفتاح بيومي حجازي ، المصدر السابق ، ص٤٤.

٩-د. علاء عبد الرزاق السالمي ، نظم أدارة المعلومات ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الأدارية ، القاهرة ، سنة ٢٠٠٣ ، ص١٣٥ .

١٠- د. نجم عبود نجم ، المصدر السابق ، ص٤٥ .

١١- Henry C. Lucas jr.(2001 : In Formating Technology for Management , Irwin / MC Graw – Hill , Boston , P 679 . نقلا" عن عبد الحميد بسيوني ، مصدر سابق ، ص ٣٣٧

١٢- د. سعد غالب التكريتي و د. بشير عباس العلاق ، الاعمال الكترونية ، دار المناهج للنشر ، الاردن ، ٢٠٠٢ ، ص ١٨

١٣- د. نجم عبود نجم ، الأدارة والمعرفة الاليكترونية ، عمل ، دار البازوري للنشر والتوزيع ، سنة ٢٠٠٩ ، ص١٢٤ .

١٤- د. عبد الرحمن توفيق ، الادارة الالكترونية ، مركز الخيرات ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص٢٥٥.

١٥- د. طارق عبد الرؤوف عامر ، الادارة الالكترونية نماذج معاصرة ، ط١ ، دار السحاب للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص٤٥ .
١٦- د. علاء عبد الرزاق السالمي ، تكلنوجيا المعلومات ، ط٢ ، عمان دار المناهج للنشر والتوزيع ، سنة ٢٠٠٠ ، ص ١١٠ .
١٧- د. سعد غالب ياسين ، نظم مساندة القرار ، ط٢دار المناهج ، عمان ، ٢٠٠٤ ، ص ١٣٥ .
١٨- د. عبد الفتاح بيومي حجازي ، المصدر السابق ، ص٩٠ .
١٩- المصدر نفسه ، ص٩٤
٢٠- د. سليمان محمد الطماوي ، النظرية العامة للقرارت الأدارية ، ط٥ ، دار النقد العربي ، القاهرة ، سنة ١٩٨٤ ص٥١٧ .
٢١- د. صالح ماهر علاوي ، مبادئ القانون الأداري ، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل ، ١٩٩٦ ، ص٢١٠ .
٢٢- د. سامي جمال الدين ، أصول القانون الأداري ، المعارف للنشر ، الأسكندرية ، ٢٠٠٤ ص٦٢١ .
٢٣- قانون رقم ٢ لسنة ٢٠٠٢ بخصوص المعاملات التجارة الالكترونية الأماراتي ، أشار أليه د. عبد الفتاح بيومي حجازي ، المصدر السابق ، ص ٩٠
٢٤- القاضي حازم نعيم الصمادي ، المسؤولية في العمليات المصرفية الالكترونية ، دار وائل للنشر ، الاردن ، ٢٠٠٣ ، ص٢٩
٢٥- د . احمد جمال الدين موسى ، النقود الالكترونية وتأثيرها على دور المصارف ، بحث منشور في مجلة (الجديد في اعمال المصارف) ج ١ ، منشورات الحلبي ، لبنان ، ٢٠٠٢ ، ص١٧

المصـــادر

١- د . احمد جمال الدين موسى ، النقود الالكترونية وتأثيرها على دور المصارف ، بحث منشور في مجلة (الجديد في اعمال المصارف) ج ١ ، منشورات الحلبي ، لبنان ٢٠٠٢

٢- القاضي حازم نعيم الصمادي ، المسؤولية في العمليات المصرفية الالكترونية ، دار وائل للنشر الاردن ، ٢٠٠٣ .

٣-د. سامي جمال الدين ، أصول القانون الأداري ، المعارف للنشر ، الأسكندرية ، سنة ٢٠٠٤

٤-د. سعد غالب التكريتي و د. بشير عباس العلاق ، الاعمال الكترونية ، دار المناهج للنشر ، الاردن ، ٢٠٠٢.

٥-د. سعد غالب ياسين ، نظم مساندة القرار ، ط٢ ، دار المناهج ، عمان ، ٢٠٠٤

٦-د. سليمان محمد الطماوي ، النظرية العامة للقرارت الأدارية ، ط٥ ، دار النقد العربي ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

٧-د. صالح ماهر علاوي ، مبادئ القانون الأداري ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل – سنة ١٩٩٦

٨-د. عبد الحميد بسيوني ، الحكومة الأليكترونية ، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٨

٩-د. عبد الرحمن توفيق ، الادارة الالكترونية ، مركز الخيرات ، القاهرة ، ٢٠٠٣

١٠- د. عبد الفتاح بيومي حجازي ، النظام القانوني لحماية الحكومة الأليكترونية ، الكتاب الأول ط١ ، دار الفكر الجامعي للنشر ، الأسكندرية ، ٢٠٠٣

١١- د. عبد الفتاح مراد ، الحكومة الالكترونية ، شركة البهاء للبرمجيات والنشر ، الاسكندرية ، ٢٠٠٣

١٢- د. علاء عبد الرزاق السالمي ، نظم أدارة المعلومات ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الأدارية ، القاهرة ، سنة ٢٠٠٣.

١٣- د. طارق عبد الرؤوف عامر ، الادارة الالكترونية نماذج معاصرة ، ط١ ، دار السحاب للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٧

١٤- د. فهد بن ناصر العبود ، الحكومة الالكترونية بين التخطيط والتنفيذ ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض ، ٢٠٠٣

١٥- د. محمد القبلي – القانون بين العلاقة والحكومة الإليكترونية ، وقائع مؤتمر الكويت حول الحكومة الأليكترونية في ٢٠٠٣/١٠/١٢
١٦- د. نجم عبود نجم ، الادارة الأليكترونية ، دار المريخ للنشر، السعودية ، ٢٠٠٤ .
١٧- د. نجم عبود ، الأدارة والمعرفة الالكترونية ، دار البازوري للنشر والتوزيع ، السعودية، ٢٠٠٩ .